

منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى
صقر أبو فخر
د. محمد السيد سعيد
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه
شفيق الحوت
د. محسن محمد صالح
منير شفيق

أسامة حمدان
سهيل الناطور
فتحي أبو العدرات
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل
د. سلمان أبو ستة
أ.د. عبد الله الأشعل
محمد تيسير الخطيب



الورقة الثانية

تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية

أ. نافذ أبو حسنة³

تمهيد:

علت عديد من القوى الفلسطينية عدم اشتراكها في الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، عقب فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، بخلو برنامج الحكومة من التأكيد على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ورغم إصرار حماس على تشكيل حكومة ائتلافية، إلا أنها أصرت في المقابل على ضرورة إعادة بناء المنظمة قبل الموافقة على توصيفها السابق. وربما رسخ لديها أن الفصائل تتعامل مع المسألة كذريعة تخفي موقفاً مختلفاً من المشاركة، أو أنها تريد وضع المنظمة في مواجهة الحكومة، لتقليص صلاحيات الأخيرة، وتضييق هامش حركتها.

مهما يكن الأمر، فإن هذا التطور، قد كرّس إخراج المنظمة من الثلاثية التي وضعت فيها منذ سنوات طويلة. وهو ما بدأت بوادره مع إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي في يناير الماضي. كما أنه أعاد إطلاق النقاش الفلسطيني - الفلسطيني، حول المنظمة ودورها.

والطريف واللافت في آن معاً، أن مثل هذا النقاش ظل حاضراً على مدى سنوات عمر المنظمة، إذ هي نادرة جداً، وقصيرة أيضاً تلك اللحظات التي حظي فيها، ما يوصف بالبيت المعنوي للشعب الفلسطيني، برضى والتفاف الأطراف الفلسطينية كلها.

(3) كاتب ومفكر فلسطيني، ومقدم برامج تلفزيونية.

تساق تفسيرات عديدة لهذا الأمر. وهنا لن نناقشها بوصفها تفسيرات تسعى إلى تليل هذا الموقف أو ذاك. بل إن ما تحاوله هذه الورقة، هو رصد تطور الوعي الفلسطيني بالمنظمة، وطبيعة النظرة إلى دورها في المراحل التاريخية المختلفة من عمرها، وصولاً إلى اللحظة الراهنة مع سعي إلى الإجابة عن سؤالين: هل المنظمة ضرورة وطنية فلسطينية؟ وإذا كانت كذلك: فأى منظمة تحرير نريد؟

1 - مرحلة التكوين :

ما يزال البعض وحتى اللحظة الراهنة، يتحدث عن أن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، إنما جاءت بقرار من الرسميات العربية، ولا يهدف هذا القول إلى تعيين واقعة تاريخية محددة (أي: قرار القمة العربية بتكليف المرحوم أحمد الشقيري بالاتصال بالفلسطينيين لتنظيم شؤونهم) بقدر ما يستبطن الإشارة إلى أن تشكيل المنظمة لم يكن ناتج عن تفاعل شعبي فلسطيني، وحاجة فلسطينية. وإنما نتج عن حاجة الأنظمة إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، ورغبتها في تشكيل إطار نظامي يعيق تبلور الحركات الثورية الفلسطينية التي بدأت تظهر بشكل جنيني في أواخر الخمسينيات.

يغفل القول برسمية الولادة عمداً، حقيقة التطلع الفلسطيني إلى تشكيل الكيان الوطني، والذي تمظهر في مسعى الحاج أمين الحسيني (رحمه الله) عشية النكبة، ثم في قيامه بتشكيل حكومة عموم فلسطين، التي خنقها النظام العربي قبل سواه. كما يغفل حقيقة أن المرحوم أحمد الشقيري لم يتلقَّ تكليفاً من القمة العربية بتشكيل المنظمة بل بالاتصال بأبناء شعب فلسطين. وكان هدف التكليف في حقيقته إنتاج هيئة تشبه حكومة عموم فلسطين على مقعد فلسطين في الجامعة العربية، دون أي دور فعلي وحقيقي.

لقد تلمس الشقيري في اتصالاته وجهة التطلعات الفلسطينية، والتي انعكست في عمله لتشكيل المنظمة، وتقديم لجنتها التنفيذية الأولى إلى مؤتمر القمة الثاني، وبدلاً من هيئة شكلية جاء الشقيري إلى القمة بـ "منظمة تحرير فلسطينية" لم تحظ منذ لحظتها الأولى بإجماع عربي، بل وضعت محل تجاذب واستقطابات ليس من داعٍ للخوض فيها الآن.

لقد دار، في الواقع، نقاش عربي حول الكيان الفلسطيني في مطلع ستينيات القرن الماضي. وكانت أطراف عربية عديدة قد طرحت تصورات حول هذا الأمر. ورغب بعضها حقيقة في إنهاء كيان فلسطيني، ولغايات مختلفة، ربما يكون من بينها

التحلل من عبء القضية الفلسطينية. وحتى لو افترضنا وجود قرار رسمي عربي بتشكيل المنظمة، فإنه قد قابل تطلعاً فلسطينياً إلى تجسيد شخصية كيانية مستقلة بعمق عربي وبعد إسلامي. وقد انبنى التطلع إلى الكيانية الفلسطينية بوصفها معادلاً موضوعياً للوجود الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، ورداً - في الآن عينه - على عمليات التبريد والتهميش، ومحاولات الإلحاق والدمج التي تعرض لها الشعب الفلسطيني طوال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، خصوصاً بعد إفشال حكومة عموم فلسطين، وسقوط تجربة الوحدة المصرية-السورية. وتساعد الارتياح من حقيقة نظرة ومسلك الأنظمة العربية تجاه قضية فلسطين.

وسوف يصادف الباحث إشارات دائمة إلى أن انتصار الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري، وعلى يد جيش التحرير الوطني الذي تلقى دعماً عربياً منظوراً، قد حفز الوطنية الفلسطينية، وذلك إضافة إلى إشارات عن تصريحات ومواقف لقادة عرب وفي طليعتهم الرئيس جمال عبد الناصر الذي خاطب أعضاء في المجلس التشريعي لقطاع غزة بأن أحداً من العرب لا يملك برنامجاً لتحرير فلسطين، وهو ما لعب دوراً أيضاً في دفع الفلسطينيين إلى التطلع لامتلاك هيئة سياسية وطنية خاصة بهم.

إن الإقرار بهذا التطلع الفلسطيني، يجب ألا يقود نحو الافتراض بأن الفلسطينيين تقبلوا الإعلان عن تشكيل المنظمة بالالتفاف حولها وتأييدها. وفي واقع الأمر يمكن تعيين أربعة اتجاهات في نظرة الفلسطينيين إلى المنظمة. ونهمل هنا عن عمد الاتجاهات العربية، وإن كانت ستجد ترجمة لها في المواقف الفلسطينية ذاتها.

الاتجاه الأول: وهو اتجاه مرحب بإنشاء المنظمة وينقسم إلى: واحدٍ شعبيٍ مُرحَّب بقوة، ظهر خصوصاً في قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية آنذاك، وترجم بالاحتفالات في استقبال الشقيري، وبصيحات الفرح لسماع خطاباته، ولرؤية جنود جيش التحرير يتدربون، وإلى آخر حزبي عبرت عنه الاتجاهات القومية القريبة من مصر آنذاك والمتمثلة في الناصريين وقطاعات من حركة القوميين العرب، وحركات تؤيد السياسة الناصرية مثل جبهة تحرير فلسطين التي كان يقودها المناضل شفيق الحوت.

رأى الاتجاه الشعبي في قيام المنظمة قوة ستحرره وتعيده إلى وطنه، ولم يكن

الاتجاه الحزبي، ليثير للحظة أية ملاحظات تشكيكية تجاه مشروع يرعاه الرئيس جمال عبد الناصر (رحمه الله).

الاتجاه الثاني: وهو اتجاه متحفظ، يتوزع ما بين القوميين من البعثيين، وقطاعات من حركة القوميين العرب، وما بين ما يمكن تسميته قطاعات من حزب الأردن، من وجهاء الضفتين.

أما الاتجاهات القومية فهي كانت متشددة "في رفض النزعة القطرية، وفي الاعتراض على الرسميات أيضاً وتريد عملاً جماهيرياً شعبياً يفضي إلى تشكيل المنظمة" وفق ما عبروا عنه آنذاك⁴. وفيما يتعلق بحزب الأردن فإن مواقفه بنيت على موقف النظام من المنظمة، وعلى اندفاع بعض هؤلاء في تأييد كيان المملكة الذي كان يضم الضفة الغربية.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه رافض لوجود المنظمة باعتبارها مولوداً رسمياً يريد ضرب الحركة الثورية الفلسطينية الوليدة، وتشكيلاتها السرية الناشطة آنذاك ويبرز في هذا الاتجاه حركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية، وقد ذهب هؤلاء إلى حد اعتبار قيام الرئيس عبد الناصر بالدفع لتشكيل المنظمة مؤامرة على حركاتهم الثورية وشقيقاتها⁵.

الاتجاه الرابع: وهو اتجاه رافض بقوة للمنظمة، وهو يجمع في مفارقة هي غاية في الطرافة بين سماحة المفتي الحاج أمين الحسيني (رحمه الله) وغلاة "حزب الأردن". أما المفتي فقد عدّ المنظمة في غير مصلحة النضال الوطني الفلسطيني، وأن الهدف منها هو تهيئة إطار يقوم بالتفاوض مع الصهاينة، عندما يذهب العرب إلى المفاوضات. وبذلك يتحللوا من المسؤولية عن قضية فلسطين⁶. في حين عدّ غلاة

(4) مستخلص من مقابلة خاصة للكاتب مع السيد بلال الحسن عضو قيادة حركة القوميين العرب (دمشق، 2003)، ومن مقابلة خاصة مع السيد سامي قنديل عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بيروت، 2002).

(5) مستخلص من لقاءات للكاتب مع السيدين: سليم الزعنون عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة.

(6) يمكن مراجعة مواقف المفتي والهيئة العربية العليا في أعداد مجلة "فلسطين" التي كانت تصدرها الهيئة في بيروت. وما ورد هو مستخلص من لقاء للكاتب مع السيد خالد الفاهوم (رحمه الله) رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وردت في: خالد الفاهوم يتذكر، دار الرواد (بيروت) 1999. وكان هناك أيضاً لقاء مع الأستاذ شفيق الحوت، مدونة في حوارات القرن، جريدة الخليج، الإمارات، كانون الثاني/يناير 2000.

"حزب الأردن"⁷ أن المنظمة، تشكل مؤامرة على وحدة المملكة الأردنية الهاشمية.

ولا بد هنا من إيراد ملاحظتين:

الأولى: غياب موقف للتيار الإسلامي، ويتم تعليل هذا الغياب بأن التيار المذكور "كان في أضعف حالاته، وفي فترة انشغاله بالحفاظ على الذات، وخاضعاً للمطاردة، بحيث لم يكن في حالة تمكنه من تكوين رأي سياسيٍ ناضجٍ وواضحٍ فيما يتعلق بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى لو كوّن رأياً فسيكون من المستبعد أن تكون لديه القدرة على إيصال صوته، أو أن يجد من يستمع إليه"⁸.

أما الملاحظة الثانية: فهي في إشارة أكثر من شخصية سياسية فلسطينية ممن عايشوا تلك الفترة إلى أن جانباً كبيراً من التحفظ والرفض، قد بني على مباحكات سياسية أكثر مما هو على مواقف جدية وحقيقية من الوليد الجديد⁹. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية زائدة حين نعرف أن قوى فلسطينية رافضة للمنظمة عادت للقول: إن قيام المنظمة بالعمل الجاد في تكوين وتدريب وحدات جيش التحرير الفلسطيني، دفعها إلى إعادة النظر في مواقفها. وهو ما يمكن تتبعه في المرحلة التالية من عمر المنظمة، أما كاستخلاص أوليٍ لمرحلة التكوين فيمكن التأكيد على أن الوعي الفلسطيني بالمنظمة كان مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً أيضاً، ففيما رآها البعض أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر أداة تأمر على القضية الوطنية.

2 - ما بين التكوين والنكبة الثانية:

لم تكن السنتان (ونيف) الفاصلتان ما بين تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ووقوع النكبة الثانية عام 1967، كافيتين، لتشكيل حضور واثق للمنظمة في ساحات التواجد الفلسطيني. ومع أنهما شهدتا حدثاً أساسياً، وهو تشكيل جيش التحرير الفلسطيني وبدء تدريب وحداته في غزة وسوريا والعراق، إلا أن المنظمة قد شغلت حقاً بالتقاطبات العربية الحادة في ذلك الوقت، حتى أنها لم تنتبه كمؤسسة فلسطينية عليا، إلى مباشرة فصيلين على الأقل نشاطات عسكرية، وإن كانت محدودة، إلا أنها تعني وجود من

(7) التعبير في الأصل للدكتور علي الجرباوي.

(8) مستخلص من لقاء للكاتب مع المؤرخ د. محسن صالح (بيروت، 2005).

(9) راجع الحاشية رقم 7.

سبقها إلى العمل الفعلي من أجل التحرير الذي قامت بهدف إنجازه.

كان من سوء حظ المنظمة أنها ظهرت في الوقت الذي شهد اشتداد التجاذبات العربية - العربية، لكن ما هو أكثر من سوء الحظ، أنها غرقت - ورغماً عنها - أحياناً كثيرة في هذه التجاذبات، وبذلك كان من السهل اتهامها بتدبير انقلابات عسكرية وبالتأمر لمجرد أن رئيسها تحدث عن ضرورة حماية الشعب الفلسطيني.

كان هناك من عدّ أن جرأة المرحوم الشقيري - وخطابته - قد دفعت بالمنظمة إلى المزيد من التورط في التقاطبات العربية الحادة، وسوف تتم لاحقاً معاقبة الشقيري على هذه الجرأة، في قمة الخرطوم الشهيرة. على أن ما نريد الإشارة إليه الآن، هو أن تحميل الشقيري وخطابته المسؤولية عن تموضع المنظمة ضمن سياسة المحاور العربية، أشبه بالتمرن على الضحية لمناسبة العجز عن مواجهة "جلادها".

سوف نتولى مداخلات وأوراق أخرى في هذه الندوة، تتبع المسار التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك سنكتفي هنا بإيراد واقعة ومعطيات عن وضع المنظمة خلال السنتين ونيف من عمرها ما بين التشكيل وهزيمة حزيران، أما الواقعة فهي تصريح الشقيري الذي انتقد فيه تعرض الفلسطينيين للذبح في السموع، دون أن يجدوا من يحميهم، وتذكيره بضرورة إنهاء جيش التحرير الفلسطيني، في كل مناطق التواجد الفلسطيني. تعرض رئيس المنظمة بسبب هذه المطالبة لهجوم قاسٍ، وبعد وقت قصير، جرى الحديث عن المؤامرة الانقلابية في الأردن. أما عن المعطيات، فإن المنظمة حازت دعماً من الصين، أكثر مما حازته من كثير من النظم العربية مجتمعة.

استمر الموقف الفلسطيني من المنظمة خلال الفترة المذكورة، على حاله تقريباً، فلم تنشأ الحاضنة الشعبية القادرة على حمايتها، ولم يشعر كثير من الفلسطينيين بأن شيئاً كثيراً قد تغير عليهم بوجودها. ويمكن الافتراض أنها كادت تسقط في فخ تحويلها إلى نسخة جديدة من "حكومة عموم فلسطين".

وقعت حرب حزيران، قاتلت وحدات جيش التحرير حيث تواجد، واتسم قتالها في غزة بالضراوة التي شهد عليها العدو والصديق. ومن ضمن الآثار العديدة التي خلفتها هزيمة حزيران، بداية الزمن الجديد لمنظمة التحرير. فقد تحولت بعض وحدات جيشها في غزة إلى تنظيم فدائي باسم قوات التحرير الشعبية، وباشر نشاطه الكفاحي قبل أن

تستفيق كل القوى الفلسطينية الناشطة آنذاك من هول الزلزال الذي أحدثته الهزيمة، كما سعت المنظمة إلى دعم الفصيل الفلسطيني المسلح آنذاك (فتح) والاتفاق معه، ودعمت وسعت إلى الاتفاق مع أجنحة عسكرية مقاتلة تابعة لحركة القوميين العرب، لكن خطواتها في هذا الاتجاه، لم تأتْ بالثمار المتوخاة، خاصة وأن الشقيري وضع في مرمى النيران العربية، ولم يعد يحظى بالرعاية المصرية التي اعتاد عليها. لا بل أن مصر أيضاً وبواسطة محمد حسنين هيكل بدأت التصويب عليه. وباختصار جرى تحميل خطابات الشقيري مسؤولية الهزيمة، وجهدت أنظمة عربية عدة لدفع أعضاء اللجنة التنفيذية لتوقيع مذكرة لإقالته، ومع اشتداد الضغوط عليه عربياً وفلسطينياً من الفصائل التي اعتبرت إسقاطه هدفاً، فقد قام بتقديم استقالته إلى الشعب الفلسطيني، قائلاً آنذاك "أنا أترك العرببة وقد بدأت تهوي، والآن ستستمر في السقوط خطوة خطوة حتى النهاية"¹⁰.

ثمة أكثر من تفسير لما حدث مع مؤسس المنظمة وأول رئيس لها، ولعل أهم هذه التفسيرات هو المؤسس على موقف الشقيري في قمة الخرطوم، وإصراره على أربع لاءات بقي منها ثلاث، ورفضه أن يتكلم أحد باسم شعب فلسطين¹¹. والمتصور أن النظام الرسمي الذي كان بحاجة إلى ما يحمله المسؤولية عن الهزيمة المدوية أراد أن يضرب عصفورين بحجر، فيحمل الشقيري تلك المسؤولية، ويزيحه وهو يقول: "لم نرد لك هذا".

ما يهمنا هنا، هو الهجوم الذي شنته القوى الفلسطينية وفي طبيعتها فتح على الشقيري والمنظمة. ومع صعوبة تصور أن الحركة التي رأت في نفسها تجسيد الوطنية الفلسطينية قامت بما قامت به خدمة لمحور عربي أو نظام عربي ما، فإن بالإمكان افتراض أنها سارت مع الموجة المناهضة لرئيس المنظمة لأسباب تخصصها، إذ كانت قوة صاعدة، ويحظى نشاطها بإعجاب جماهيري فلسطيني وعربي، فما الذي يمنعها من إسناد شرعيتها الثورية التي كانت في بواكير تحققها بشرعية أخرى قالت إنها

(10) راجع الحاشية رقم 7، ومؤلفات الشقيري.

(11) كانت "لا" الرابعة تقول بـ"لا للحلول المنفردة". وقد دار حوار في الخرطوم وجه فيه الشقيري الحديث للرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: "نحن نحبك يا سيادة الرئيس ولكن ليس لأحد أن يتكلم باسم شعب فلسطين".

تريد تثويرها. والحقيقة أن جدلاً دار داخل فتح حول دخول المنظمة أو السيطرة عليها ورفض بعض قيادات فتح دخول المنظمة.

مهما يكن من أمر التثوير، فقد تُركت المنظمة تذوي مع قيادة مؤقتة انتقالية ضعيفة لتسقط ثمرة جاهزة في حضان الفصائل الثورية المسلحة آنذاك، وفي طليعتها فتح، المحققة لإنجاز كبير في معركة الكرامة. ومنذ ذلك الوقت ستصبح المنظمة هي مدار الحركة الفلسطينية كلها ولأكثر من عقدين من الزمان.

3 - الكيان المعنوي والبيت الشرعي:

خلال وقت قصير ما بين عامي 1968 - 1969، تعرضت المنظمة لتغيير كبير في بنيتها وهيكلها وبرنامجه، ففي دورة المجلس الوطني الرابعة عام 1968، تم تغيير الميثاق القومي للمنظمة وجعله "ميثاقاً وطنياً"، وحلت "الكوتا الفصائلية" أساساً في تكوين المجلس الوطني، أما في الدورة الخامسة فاستكملت الفصائل السيطرة على المنظمة وأصبح ياسر عرفات (رحمه الله) الناطق الرسمي باسم فتح، رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يكن الانتقال من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني إجراءً روتينياً، أو عملية تحول بسيطة. إن أحد أهم الانطباعات السائدة في تفسير هذا التحول، إنما تتعلق بالحديث عن الانتكاسة الحادة التي أصابت المشروع القومي العربي بفعل هزيمة حزيران عام 1967. لا يمكن للحظة إغفال أهمية هذا العامل، لكن الجدير بالانتباه أيضاً هو رغبة الفصائل - وقد أصبحت مكونة للمنظمة - في تخليصها من الوصف بصنيفة النظام الرسمي، وجعلها منظمة وطنية، مع العلم أن التأكيد على عروبة فلسطين وشعبها، كما التأكيد على كون قضية فلسطين، قضية عربية، احتلاماً مكاناً لائقاً في الميثاق الجديد. كان هذا انعكاساً مباشراً لرؤية فتح وبرنامجه بوصفها أكبر تنظيم فلسطيني مقاتل.

سوف يبدأ مسار "وطنية" المنظمة مذاك، بالتصادم، ليس مع الفكر القومي بحد ذاته، بل مع أطروحات قومية حول الصراع وطرق إدارته ومآلاته الاستراتيجية، وكذلك مع النظام الرسمي بمستويات مختلفة ومع مناهضي وطنية المنظمة، من منطلقات "وطنية" ترى في مشروع المنظمة تهديداً، ومن منطلقات أخرى، وكل ذلك في أن معاً.

بدا هذا الشكل الجديد من التصادمات، أكبر وأوسع من كونه امتداداً لما عرفته

المنظمة من تصادمات في مرحلتها الأولى، وقد حدث ذلك في الوقت الذي بدأت فيه المنظمة بتقديم نفسها على أنها تعكس إرادة الشعب الفلسطيني عبر القوى المكوّنة لها، وأصبحت عنواناً فلسطينياً جدياً بالمعنى الكامل للكلمة. وقد حملت بصيغتها الجديدة أول الأمر عبء التصادم بين منطقي الدولة والثورة، فخاضت معارك ووقعت اتفاقات بين عامي 1969 و1970 داخل ومع لبنان والأردن. لم يكن ما حدث هو الترجمة المطلوبة لشعارات تثوير المنظمة أو حتى الشكل المحكي عنه للتثوير، لكن المنظمة صارت بحكم طبيعة القوى المكونة لها ثورية، لقد قاد الصدامان في لبنان والأردن، مع اختلاف دوافعهما ومجريتهما، وكذلك الاتفاقات والتحويلات الناجمة عنهما، إلى تكريس منظمة التحرير الفلسطينية، لاعباً إقليمياً يحسب حسابه، وأخذت تحتل مكانها في "الوعي الفلسطيني"، بوصفها كياناً معنوياً، بمعنى الإطار المؤسسي للشعب الفلسطيني، القادر على الدفاع عنه، وبوصفها أيضاً، أداة التحرير الوطنية التي ستعيد الشعب الفلسطيني إلى الخارطة، وتنظم حربه ضد محتلي أرضه وغاصبي حقوقه. صحيح أن المنظمة ولأسباب فلسطينية وغير فلسطينية لم تستطع التحول إلى جبهة تحرير وطنية بجيش تحرير وطني، وإنما على العكس من ذلك وقعت تحت ضغط جغرافيا طارده، واضطرت إلى أن تحفر في الصخر موقعاً لمقاتلي تنظيّماتها المسلحة، إلا أنها أصبحت رمزاً وطنياً، وبيتاً تلنقي فيه القوى الثورية التي يحكم برامجها وينظم مسار حركتها عنوان واحد هو تحرير فلسطين.

لا يمكن هنا إغفال التداخل الذي وقع بين فتح والمنظمة، وانعكاسه على بنيتها وبرامجها، بحيث أن قطاعات واسعة من عامة الناس لم تكن تعرف كيف تفرق بين الحركة والمنظمة. ولسنا نريد الدخول هنا في مشكلات هذا التداخل، لكن وجوده يشكل مؤشراً على طبيعة الوعي الشعبي الفلسطيني بالمنظمة، ذلك أن جهازاً يلتقي فيه ممثلو التنظيمات المسلحة ليتناقشوا ويتفقوا ويختلفوا، لم يستطع أن يتكسر عند الناس كمؤسسة بكل ما في الكلمة من معنى. وظل الناس مشدودين إلى تلك القوى التي تقاوم بوصفها منظمة التحرير.

لقد أوجدت المنظمة عنواناً يمكن التوجه إليه، وسعت باتجاه العمل كمثل للشعب الفلسطيني يرعى شؤونه، ولكن إذا أردنا تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية، فإن المنظمة كانت مشلولة ومقيدة في كثير من الأقاليم التي تضم تجمعات كبيرة للشعب

الفلسطيني، فلم يكن بإمكان الفلسطيني الذي يحمل الجنسية الأردنية أن يجاهر - لو أراد - باعتبار المنظمة ممثلاً له وشمل هذا قطاعات في الضفة الغربية أحياناً. ولعب الخوف على لقمة العيش في دول الخليج مثلاً، دوراً في تجنب الصلة بالمنظمة (ما خلا حالات نادرة وفي مراحل مختلفة عن تلك المرحلة)، وفي أماكن أخرى كانت درجة الولاء للمنظمة مقيسة بشكل علاقاتها مع النظام الذي يعيش الفلسطيني في ظله.

في تلك الفترة، شكل لبنان الاستثناء الذي قامت فيه مؤسسات المنظمة بنشاط على المستوى الشعبي، لكن الدور الأكثر بروزاً كان لأذرع القوى المشكلة للمنظمة أكثر منه للمنظمة نفسها.

عادة ما يميل البعض إلى وصف الفترة ما بين عامي 1969 - 1974، بأنها العصر الذهبي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الذي حصلت في نهايته على اعتراف عربي ودولي، بقرار قمة الرباط اعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويخطاب المرحوم ياسر عرفات أمام المنظمة الدولية التي منحت المنظمة صفة العضو المراقب، وكانت المرة الأولى التي تمنح فيها العضوية لحركة تحرير وطني. وللمفارقة فإن هذه المنجزات جاءت على أرضية انقسامات حادة.

يمكن اعتبار الفترة المذكورة، من أكثر الفترات ازدحاماً بالتطورات في تاريخ المنظمة، وقد كان ذلك جزءاً من التطورات والتحويلات الكبرى على المستوى العربي.

بدأت تلك الفترة بالصدامين المسلحين في لبنان والأردن انتهى الأول بتوقيع اتفاق القاهرة الذي سيبدو مع الوقت هدنة قصيرة. وخسرت المنظمة بسبب الثاني في أيلول 1970، قاعدة ارتكاز وحاضنة شعبية أساسية لها، لكن ما تلا ذلك كان محاولة تصفية سياسية خطيرة تمثلت في مشروع المملكة العربية المتحدة، بالتوازي مع التحرك الإسرائيلي لإيجاد هيئة تمثيلية للفلسطينيين في الضفة والقطاع يمكن التفاوض معها. لكن المشروعين سقطا بفعل ثلاثة عوامل متظافرة:

- الرفض الشعبي الفلسطيني معطوفاً على فاعلية القوى المسلحة الفلسطينية وامتداداتها الثورية في الضفة والقطاع.

- استناد المنظمة إلى العامل الأول في إظهار رفض حاسم وحازم للمشروعين.

- عدم توفر حاضنة عربية لمشروع المملكة المتحدة، والإحجام العربي والدولي عن أي

تعامل مع المشروع الإسرائيلي لإيجاد هيئة من الوجهاء والزعامات العشائرية. لقد عكس سقوط المشروعين حجم التبدل في مكانة المنظمة، وعدم قدرة أي طرف على إسقاطها من الحساب، وصار بإمكانها أن تركز إلى حاضنة شعبية لها رغم كل الظروف المعاكسة. لكن مجرد طرح هذين المشروعين أشعل ضوءاً أحمر في أروقة قيادة المنظمة، التي شعرت بأن ثمة تهديدات جدية لمشروعيتها لتمثيلها للفلسطينيين. وهي للأسف - وبرغم حديثها ليل نهار عن الجماهير والشعب الفلسطيني - لم تكن واثقة من أنها تستطيع أن تكسب كل معركة مشابهة. ومن هنا بدأ التفكير بالتكيف مع مقتضيات التمثيل والعودة من "الثورية" إلى "الرسمية"، عبر تقليص المسافة بين الخطاب الرسمي العربي المؤسس على 242، وإزالة آثار العدوان، أي تسوية في حدود 1967، وبين مشروع المنظمة لتحرير فلسطين. ومع تطور هذا التفكير، وصلت المنظمة إلى الانقسام عام 1974.

لقد خاض العرب عام 1973 حرب تشرين/ أكتوبر. كانت تلك أول مبادرة عربية للهجوم، وشاركت منظمة التحرير في الحرب، مثلما شاركت عام 1967، لكنها لم تكن طرفاً أساسياً في المعركة، وعندما بدأت العمليات السياسية بعد انتهاء المعارك، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف جرى استبعاد المنظمة، التي وجدت نفسها مضطرة إلى تكيف إضافي تضمن معه عدم الخروج من المعادلة.

بني هذا التصور على أن تسوية سياسية سوف تعقب هذه الحرب، وقد ينتج عنها انكفاء الاحتلال عن أجزاء من الأرض الفلسطينية، وكان الاستخلاص بأن منظمة التحرير هي الأولى بتسلم الأرض المنتظرة، وإقامة سلطة عليها.

بدت المعادلة في غاية البساطة، وأثمرت انقساماً فلسطينياً، فقد كان هناك من قال: "إن إزالة آثار العدوان تعني الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية، وقد توصلنا إلى أننا لن نستطيع أن نسوّق أنفسنا في العالم إلا إذا أخذنا بالمرحلية، وبالانسجام مع العرب في موضوع إزالة آثار العدوان"¹² وذهب رأي آخر إلى اعتبار أن "حرب 73 أبرزت مقولة سياسية تقول إنه في عالم الجبارين، لن تهزم إسرائيل ولن يسحق العرب،

(12) من لقاء للكاتب مع السيد سليم الزعنون.

أي أن الصراع سيبقى مستمراً دون حسم وبالتالي لا بد من التفاوض وإيجاد حل في مكان ما بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني والعربي¹³.

طوال أشهر جرى التداول في برنامج سياسي فلسطيني سيعرف لاحقاً باسم البرنامج مرحلي. وقد برزت وجهة نظر تقول: «إن حرب تشرين لم تؤدِّ إلى تحقيق نصر على العدو الصهيوني، يفرض عليه أن يعطينا أرضنا وينسحب منها طوعاً»¹⁴.

رغم الخلافات الشديدة، جرت صياغة برنامج بتعبيرات مفخخة يرضي الجميع، ولكنه كان منتصراً لوجهة النظر القائلة بضرورة التسويق عبر برنامج سياسي. وقد التأم المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة (حزيران/ يونيو 1974) وأقر البرنامج مرحلي (برنامج النقاط عشر) وسرعان ما وقع الانقسام في الساحة الفلسطينية، وانسحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من منظمة التحرير الفلسطينية، وشكلت مع فصائل أخرى ما عرف بجبهة الرفض.

انتهى المؤتمر الدولي إلى لا شيء، وانكشف التطلع إلى تسوية تعقب الحرب عن وهم. ولكن الانقسام أصبح حقيقة واقعة في منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت وبقرار من القمة العربية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

حدث ما يذكر بالسنوات الأولى من عمر المنظمة، فقد جرى اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية، وعملت من قبل القوى التي خرجت منها أو كانت خارجها بوصفها نظاماً رسمياً مفرطاً لا يعكس تطلعات الشعب الفلسطيني. لكن الخلاف هنا لم ينتقل إلى شرعيتها. لقد كان الجميع متمسكاً بها، ويريد لها برنامجاً يمثلها أو يعكس تصوره لكيفية إدارة الصراع بكلمات مختصرة. أقر الجميع بشرعية المنظمة وبكونها البيت الفلسطيني، لكن التجاذب حصل حول البرنامج الذي ينبغي عليها السير فيه. وهنا صدرت أولى دعوات الإصلاح والحوار الوطني من أجل منظمة تعكس اسمها وميثاقها الأصلي.

عكس الخلاف وتناميه إحساساً شعبياً زائداً بالمنظمة، وأعطى جرعة كبيرة للوطنية الفلسطينية، ففي آخر الأمر كان من المتيسر احتساب الخلاف على تدخلات الأنظمة

(13) من لقاء للكاتب مع الأستاذ شفيق الحوت، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

(14) من لقاء للكاتب مع د. طلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة.

ملاحظة: أجريت غالبية اللقاءات المذكورة في الهوامش لصالح برنامج «أيام فلسطين»؛ وهو برنامج وثائقي عن تاريخ القضية الفلسطينية أعدّ لصالح تلفزيون المنار.

العربية التي تريد الغوص في المعده الفلسطينية. وجرى اتهام بغداد وطرابلس الغرب بدعم الشقاق في الساحة الفلسطينية لغايات تخصهما. وعملياً كان هذا الدعم معلناً ومرتبباً بالمحاور العربية الجديدة التي نشأت في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وعندما أقرت القمة العربية وحدانية التمثيل الفلسطيني للمنظمة (الرباط 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، انطلق شعار "القرار الوطني الفلسطيني المستقل"، وحدث امتداد شعبي للشعار بسبب الموقف السلبي أصلاً من الأنظمة، ودونما التفات كبير إلى أن المنظمة بدأت خطواتها الفعلية لتتحول إلى نظام رسمي جديد.

ولعل مما يثير الانتباه ويستدعي كثيراً من التدقيق، أن المنظمة وفي ظل الخلاف، وغرقها أيضاً في حرب لبنان، استطاعت اكتساح البلديات في الضفة الغربية، مسجلةً تقدماً كبيراً لقوائمها (1976). لقد أصبحت المنظمة مؤئل الوطنية الفلسطينية والمعبر عنها، ولم يقصّر خطاب المنظمة في تكريس إحساس بوجود مؤامرة كبرى على الشعب الفلسطيني ومنظمتها تشارك فيها أنظمة عربية عديدة.

لقد أسهمت الرغبة في إنعاش الوطنية الفلسطينية، معطوفة على نمو أجهزة وأذرع المنظمة النقابية وهيئاتها المختلفة، وانفتاح أفق عالمي لعلاقاتها نتجت عنه آلاف المنح التعليمية للطلاب الفلسطينيين في مختلف دول العالم وخصوصاً دول المعسكر الاشتراكي آنذاك، أسهم كل ذلك في أن تحتل المنظمة مكاناً لائقاً في الوعي الشعبي الفلسطيني بحيث بدا صعباً النيل منها، أو حتى التناول عليها، وهكذا سنلاحظ أن الخطاب الرافض لسياساتها لم يستهدف المنظمة كمؤسسة بل قياداتها. وأضحى الفلسطينيون في أماكن متعددة يتحسسون وجود المنظمة ويلمسون انعكاساته. لقد أنتج الاعتراف العربي والدولي بها، مناخاً إيجابياً لصالحها، ولم يعد الالتفاف حولها تهمة.

4 - الدولة المعلقة:

لعبت الظروف التي عاشتها المنظمة في لبنان، دوراً في جعلها تبدو "دولة" من طراز خاص، فبعد خطاب المرحوم ياسر عرفات في الأمم المتحدة حازت المنظمة اعترافات بالجملة، ومن كثير من الدول بما فيها دول عربية لم تكن قد اعترفت بها حتى ذلك الحين. وأصبح لها سفراء وممثلون يوازنون أو يفوقون ما لدى بعض الدول. وفي رقعة الأرض التي كانت تقيم عليها في لبنان نمت مؤسسات كثيرة لها، وأبدت اهتمامات

واسعة بالعمل النقابي والجماهيري وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن كثيرين لم يجدوا شيئاً من المبالغة في وصفها بالدولة.

وفي الواقع العملي فقد نشطت هذه الدولة من خلال الدخول في دهاليز السياسة الإقليمية والدولية، في البحث عن مشروعية ضمن النظام العالمي السائد وقتها، وحققت خطوات ملموسة على هذا الصعيد.

ومستندة إلى هذه المكانة، لم تكن هناك إشكالية تذكر، في تطوير برنامجها السياسي، مبتعدة خطوات أخرى عن ميثاقها في برنامج النقاط العشر. واللافت أنها استعادت وحدتها على أرضية هذا البرنامج، ولكن ليس بفضلها، بل بفضل متغيرات إقليمية كبيرة، فقد زار السادات القدس، وأخطأ في طريق التسوية المنفردة مع إسرائيل، وحدث تقارب سوري - عراقي على أرضية مناهضة خطوات السادات، فالتأم مجلس وطني في دمشق، أعاد الخارجين من المنظمة إليها، وأدخل أيضاً فصائل جديدة. التزمت جميعاً بالبرنامج الذي أقره المجلس للمنظمة، وهو إن قورن ببرنامج النقاط العشر من زاوية نظر تلك القوى أمكن اعتباره منطوياً على تنازلات أكثر.

تراجع الأداء القتالي للقوى المكونة للمنظمة بشكل عام، كانت هناك أسباب موضوعية لهذا التراجع أهمها الغرق في حرب لبنان، لكن نظرة مدققة في مجرى الأمور، سوف تكشف عن أن العمل السياسي والدبلوماسي احتل المكان الأبرز في نشاط المنظمة التي لم تعد أداة تحرير بالمعنى الذي عرفت به في فترات سابقة، وتم تحويل النشاط القتالي المسلح إلى تفصيل في خدمة المشروع السياسي.

وينبغي أن نسجل هنا أن المنظمة لم تتعرض لردود فعل سلبية كبرى في الشارع الفلسطيني جراء هذا المسلك. لقد بدا أن نوعاً من التسليم بكونها نظاماً رسمياً يعرف أين هي المصلحة الحقيقية، قد بدأ يحتل مساحة واسعة في الوعي الفلسطيني العام. لكن مسارها السياسي على صعيد التسوية بالذات كان يبدو مساراً بلا أفق، وبدأ نوع من التذمر يظهر في قواعدها وصولاً إلى انقسام جديد، ولكن بعد زلزال عصف بالدولة المعلقة عام 1982.

بدأت نذر الانقسام عام 1981 مع طرح مشروع الأمير فهد للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، ولكن سقوط المشروع في قمة فاس الأولى، أو بالأحرى عدم إقراره،

أجل الانقسام الفلسطيني، ثم وقع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وتلاه إقرار مشروع الأمير تحت اسم مبادرة عربية، لم توافق عليها قوى فلسطينية عديدة، لكن التوتر بدأ دخل فتح، وتطور إلى قتال أدى إلى انقسام في صفوف الحركة تبعه بشكل ألي انقسام في صفوف منظمة التحرير. وعادت آنذاك تظهر الأسئلة حول المنظمة وشرعيتها، وليس فقط شرعية قيادتها، وعلى غرار ما يحدث في "الدول" شكلت المعارضة جبهة إنقاذ وطني تحدث بعض أطرافها عن ضرورة استنفاد المنظمة وإعادة بنائها، وتحدثت أطراف أخرى عن إصلاحها، وكان هناك من شك أيضاً بجداها.

افتتح وجود التشككين مسار الحديث عن الشرعية والمرجعية، وهو المسار الذي ما يزال قائماً حتى الآن، واتسعت مساحة هذا المسار عندما انعقد مجلس وطني في عمان عدته كثير من القوى غير شرعي، وكذلك بعد أن وقعت المنظمة اتفاق عمان في 11 شباط/ فبراير 1985، والذي تنازلت فيه جزئياً عن شرعية التمثيل التي قاتلت طويلاً لأجلها، وبدا أن هناك استغلالاً لشرعية المنظمة في التنازل عما يشكل أساس شرعيتها كممثل للفلسطينيين ومجسد لهويتهم الوطنية فقد وافقت المنظمة على حضور أي تفاوض للتسوية ضمن وفد مشترك أردني - فلسطيني، وارتبط بتوقيع هذا الاتفاق، رجوع للحديث عن الكونفدرالية، التي بدت للكثيرين صيغة أخرى لمشروع المملكة العربية المتحدة.

كان العنوان الأساسي للانقسام هو الموقف من التسوية، وفيما أصرت المنظمة على متابعة طريقها باحثة عن تسوية بأي ثمن، لم تستطع القوى المعارضة عليها أن تعرقل ذلك التوجه ناهيك عن وقفه، وحفل الخطاب الفلسطيني في تلك الفترة بكثير مما يقع في خانة المضحك المبكي، وبدا العمل الفلسطيني كله مصاباً بالشلل، فحتى اتفاق عمان انتهى إلى الفشل، وكادت المنظمة تخرج من المعادلة ومن كل حساب. لكن الوطنية الفلسطينية التي أصبحت تتمتع بحيوية فائقة أنتجت فعلاً في الاتجاه المعاكس، فانفجرت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 لتحدث تغييراً كبيراً في اللوحة السياسية الفلسطينية.

5 - الإنقاذ والاستنقاذ:

استنقذت الانتفاضة المنظمة لكن التغيير الأبرز مع انطلاق الانتفاضة كان الظهور القوي للقوى الإسلامية الجهادية التي احتلت مساحة واسعة من ميدان الفعل المقاوم، وزاحمت منظمة التحرير في الحضور الفعلي على الأرض.

طرحت القوى الجديدة خطاباً يقول بإسلامية فلسطين، ومجاهدة الاحتلال حتى تحرير كامل فلسطين. وتحركت المنظمة باتجاه استدخال الانتفاضة كعنصر داعم لبرنامجها السياسي بالتسوية في الضفة والقطاع. وطرحت آنذاك ما عرف بالاستثمار السياسي للانتفاضة، محدثة ربطاً واضحاً بين الفعاليات على الأرض والحركة السياسية المصاحبة أو المستثمرة لها، ثم سارعت إلى إعلان الدولة الفلسطينية في عام 1988، في المجلس الوطني في الجزائر.

رفضت القوى الإسلامية الجهادية نشاط المنظمة في الاستثمار السياسي، وشكّلت بشرعيتها في اتجاهين، فاعتبرت أنها لا تعكس نبض الشارع الفلسطيني ولا تعبر عن طموحاته، هذا أولاً، وأنها لا تلحظ أي بعد إسلامي في ميثاقها وبرنامجها ثانياً. وفيما لم تكن المنظمة قد استعادت وحدتها كاملة، بدأ تقارب بين قوى من مكونات المنظمة الراضة لسياستها وتلك الخارجة منها من جانب والقوى الإسلامية من جانب آخر، وهو تقارب سينتج عنه لاحقاً تحالف فلسطيني من عشر قوى، يسجل اعتراضاً قوياً على المنظمة وسياساتها.

فمع تعثر عمليات الاستثمار السياسي، ساد تشكيك على نطاق واسع بشرعية المنظمة وأصبح هذا التشكيك جزءاً أساسياً من خطاب العديد من القوى الفلسطينية الإسلامية وغير إسلامية، بعد مؤتمر مدريد، الذي وافقت المنظمة على حضوره بوفد مشترك، وفق صيغة اتفاق عمان 1985، فظهر أن كل المعارك التي خاضتها المنظمة للفوز بشرعية التمثيل لم تأتِ بنتيجة عملية تذكر، طالما أنها دخلت التسوية بوفد مشترك مع الأردن.

معروف أن عقد مؤتمر مدريد قد تلا غزو العراق للكويت، وما عرف بحرب تحرير الكويت. كانت المنظمة قد أعلنت موقفاً رافضاً للتدخل الأمريكي والحرب على العراق، ولاحقاً عدّ هذا الموقف سبباً للتصويب عليها، وتضييق الخناق المالي والحصار السياسي، حتى من أقرب حلفائها التقليديين. وسوف يكون هناك من يفسر لاحقاً ما تعرضت له المنظمة، بأنه ضغط لدفعها لسلوك مسار تسوية بالشروط الأمريكية والإسرائيلية. ويجد هذا التفسير إسناده بأن الحصار على المنظمة لم يرفع إلا بعد توقيع اتفاقات أوسلو، ويبقى هذا من القضايا التي تحتاج كثيراً من التدقيق والنقاش، فثمة من يرى أيضاً

أن المنظمة كانت قد أبدت سلفاً جاهزيتها لأي صفقة، وأنها وحدها من كان يملك عرقلة كل هذا المسار السياسي المجحف بحقوق شعب فلسطين، وذلك عبر إعلان امتناعها عن المشاركة وهي تعلم أن أحداً في النهاية لن يستطيع تجاوز الحالة الفلسطينية كلها. ثمة إشارة واجبة هنا، إلى أن الانتفاضة كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في تعزيز الوطنية الفلسطينية، وأنهت آخر مظاهر الاعتراض العربي عليها بإعلان الأردن فك الروابط مع الضفة الغربية. كما أنه جدير بالملاحظة أن التحالف بين عدد من مكونات منظمة التحرير والقوى الإسلامية، ظل يتعامل مع موضوع المنظمة كنقطة معلقة، فالقوى المكوّنة للمنظمة حتى وإن كانت خارجها، أخذت تتحدث عن إحياء المنظمة وإعادة تكوينها على أسس جديدة، بينما اتسم موقف القوى الإسلامية بداية بإدارة الظهر للمنظمة، واعتبارها ورقة قد سقطت.

تفاعل هذا النقاش بشكل أقوى بعد توقيع اتفاق أوسلو. إذ جرى التساؤل عما بقي من شرعية منظمة تحرير تتنازل عن الأجزاء الأكبر من البلاد التي قامت من أجل تحريرها؟

وفيما برزت دعوات للفصل بين المنظمة وقيادتها، كان قد بدا أن ورقة المنظمة قد استخدمت للتوقيع فقط، بكونها الشرعية الفلسطينية، أما الاتجاه الفعلي فهو لوضعها في الثلجة... أو حتى إنهاؤها.

وهنا وقعت مفارقة طريفة، إذ أن غالبية القوى غير الإسلامية التي شككت بالمنظمة وتساءلت عن جدواها أخذت توجه دعوات لإنقاذ المنظمة من أوسلو، وفصلها عن السلطة بوصفها ممثلاً لكل الشعب الفلسطيني وليس لأبناء الضفة والقطاع الذين صار لهم سلطة ومجلس تشريعي منتخب ورئيس.

6 - سنوات الجمود:

كان التوقيع على اتفاق أوسلو قد تم باسم المنظمة، التي جرى الحديث عنها بوصفها المرجعية الأعلى للسلطة ومكوناتها كافة، لكن شيئاً من هذا لم يحدث إلا عند الحاجة إلى استخدام المنظمة ومؤسساتها في تعزيز، أو دفع المسار السياسي للسلطة، وذلك على غرار الدعوة إلى اجتماع للمجلس الوطني في غزة لإلغاء بنود من الميثاق الوطني

الفلسطيني، وهو اجتماع حضره ألف شخص، بحيث لم يعرف أعضاء المجلس الوطني من المرافقين والحراس. وكان هذا المشهد تكريساً لشكل هلامي غير محدد الملامح، وقد كان هذا بالفعل هو شكل منظمة التحرير.

لم يكن التداخل بين الرئاسة والمواقع والمؤسسات السبب الوحيد وراء ذلك، ولا أيضاً الانشغال ببيوميات السلطة، وإنما استخدام المنظمة في خدمة برنامج السلطة، وتفريغها من مضمونها الحقيقي.

هل تم ذلك بإرادة واعية؟ ليس من السهل الجزم بذلك، ولكن سنين طويلة من العبث السياسي الفلسطيني تفتح الباب على احتمالات وتساؤلات كثيرة. أما ملامح المشهد السياسي السوريالي الفلسطيني فكانت على الشكل التالي:

1. المنظمة ببعض مكوناتها ترى في نفسها الشرعية الفلسطينية التي تدير السلطة والعمل الفلسطيني كله، وهي في الواقع تستخدم المنظمة لصالح مشروع السلطة مقزّمة دورها إلى أبعد مدى.

2. مكونات أخرى للمنظمة تدعو إلى إعادة إحيائها وتفعيلها لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وفصل السلطة عن المنظمة.

3. قوى خارج المنظمة، وتعدّ نفسها من مكوناتها تدعو إلى إعادة بناء المنظمة للاهتمام بقضايا الشعب الفلسطيني في الشتات، وإعادة إطلاق مشروع وطني جديد يلحظ المتغيرات على الأرض.

4. ظلت القوى الإسلامية على موقفها الذي يرى المنظمة فاقدة للشرعية، ويشترط لدخولها إعادة بنائها بما يلحظ التغيرات في مكونات المشهد السياسي الفلسطيني.

5. إحساس فلسطيني عام بغياب المنظمة عن الفعل والتأثير، حتى في قضايا اجتماعية بسيطة، وفقدان للقدرة على التمييز بين المنظمة كمؤسسة والسلطة القائمة في الضفة والقطاع، ورئيس السلطة هورئيس المنظمة، وأعضاء اللجنة التنفيذية يتسابقون على منصب وزاري هو من الناحية القانونية أدنى بكثير من موقعهم في اللجنة التنفيذية، ومجلس وطني غائب عن السمع، أو غارق في الغيبوبة، وممثلات لا تعرف مرجعيتها وهي وزارة خارجية السلطة، أم وزارة خارجية دولة فلسطين، أم الدائرة السياسية في المنظمة.

أودى كل ذلك بالمنظمة إلى جمود فغياب، وجرى استحداث إطار قيادي اسمه "القيادة



الفلسطينية“ بدلاً للجنة التنفيذية، وتجراً كثيرون على الافتراض أن المنظمة تتعرض لخطة منهجية تستهدف إزالتها من الوجود، فلا هي تقدم شيئاً لمن يفترض بها تمثيلهم، ولا هي قادرة على الدفاع عن أحد، أو استرجاع حقوق أحد، وفي بعض مناطق نفوذها ونشاطها الطبيعي، كانت جمعيات ملتبسة الأهداف والأسماء والعناوين، تصدر غالبية مظاهر أنشطتها السابقة والمعتادة.

وكان منطقياً بعد كل هذا، أن تتعامل قوى فلسطينية عديدة مع المنظمة وكأنها غير موجودة، والأخطر من ذلك، أن الوطنية الفلسطينية، لم تعد ترى تجسيدها في منظمة التحرير. وهو ما فتح الباب على السؤال: هل المنظمة ضرورة وطنية فلسطينية؟ لم يجرؤ أحد حتى الآن، ولأسباب موضوعية حقيقية، أن يجيب على السؤال بالنفي، لكن طرح السؤال بحد ذاته يؤشر على أزمة في الوعي الفلسطيني بمعنى وجود المنظمة.

7 - الحاجة الوطنية:

بداية، ما تزال سنوات الجمود هي المسيطرة، والنقاش الذي اندلع مؤخراً، لم يخرج المنظمة عملياً من حيز “الاستخدام” إلى حيز الفعل.

بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات، افترض كثيرون أن الفرصة قد سنحت لإحداث فصل جاد وفعلي بين السلطة والمنظمة، واستثمار المشاعر الفلسطينية العامة في التوجه نحو تفعيل منظمة التحرير وإنعاش هياكلها، وثمة من قال بضرورة إعادة بنائها على أسس جديدة، تكون معها قادرة على التصدي لأعباء القضية الوطنية.

بيد أن الافتراضات التي قاربت حدود الآمال، تلقت ضربة أولى، عندما تم تكريس الربط بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة، ووضعها في يد شخص واحد، فقد ترشح رئيس المنظمة الجديد لرئاسة السلطة وجمع الرئاستين معاً. وعليه لم يحدث أي تغيير في وضعية منظمة التحرير، وما إن انتهت فورة المشاعر الوجدانية التي أعقبت استشهاد الرئيس عرفات حتى عاد التراشق السياسي مجدداً، وأساسه تنازع الشرعيات والمرجعية الوطنية. وكانت تلك ضربة ثانية، تكرست في الأيام التي تلت حوار القاهرة.

بعيداً عن أي نوع من التزيينات ومحاولات التجميل، فقد انعقد الحوار في القاهرة بهدف تثبيت الهدنة مع الاحتلال. وكان الرئيس محمود عباس، حريصاً على استحصال هذه الورقة أشد الحرص، وافترضت القوى المشاركة في الحوار أنها تستطيع أخذ

مقابل لورقة الهدنة، بالحصول على وعد بإطلاق ورشة عمل وطنية حول منظمة التحرير وإعادة بنائها. قدم الرئيس عباس الودع، وطار بما جاء من أجله، وانتظر الكثيرون لكن حواراً لم يحدث، واجتماعاً لم يعقد، وتعددت تفسيرات البند المتعلق بالمنظمة في اتفاق القاهرة، على نحو ذكرنا بتفسيرات بقرار 242 ما بين تفعيل وإصلاح المنظمة، وإعادة بناء المنظمة.

عملياً ليس الجدل لغوياً هنا، فالإصلاح والتفعيل، يعني تمسكاً بالبرنامج السياسي القائم وإحداث تعديلات في بعض البنى والهيكل، أما إعادة البناء، فتعني تأسيساً ثالثاً لمنظمة التحرير، يشبه ما حدث في دورتي المجلس الوطني الرابعة والخامسة عامي 1968 - 1969. والمثير للانتباه حقاً أنه لم يجرِ سلوك أي طريق لا على صعيد التفعيل والإصلاح، ولا على صعيد إعادة البناء. وأكثر من ذلك استمر بشكل منهجي واضح هذه المرة، العمل على انتزاع اشتغالات المنظمة لصالح السلطة في الضفة والقطاع، وحدث عزل مقصود وقاسٍ للدائرة السياسية للمنظمة، وهي كانت الدائرة شبه الوحيدة التي نشعر بعض الحركة في وجودها.

بكلمات مختصرة، بدأ تمرير البند المتعلق بالمنظمة في اتفاق القاهرة، خدعة لانتزاع ورقة الهدنة. ثم تعطل كل شيء على هذا الصعيد، وكادت المنظمة تعود إلى دائرة الإهمال والنسيان، رغم أن كثيراً من القوى باتت مصرة على إحيائها من منطلقات مختلفة، فبعض مكونات المنظمة تريد استرجاع دورها المتراجع باضطراد، وبعضها الآخر يريد العودة إلى حزن الشرعية الدافئ، ولا ترى القوى الإسلامية بأساً في إعادة بناء يضمن لها مشاركة فاعلة في المؤسسة الفلسطينية الأكبر.

في ظل هذه الأجواء جرت انتخابات المجلس التشريعي في الضفة والقطاع، وفازت حركة حماس في هذه الانتخابات منتزعة الحكومة والمجلس التشريعي من حركة فتح وبعض مكونات منظمة التحرير، مما عني عملياً أن السلطة أضحت في يد حماس، فجرى على الفور استحضار المنظمة، واستذكار أنها تشكل مرجعية للسلطة.

إن دوافع هذا الموقف مفهومة ومعروفة، ولسنا بصدد مناقشتها هنا، لكن من الواضح أن من استحضروا المنظمة، قد تعاملوا معها مجدداً كورقة للاستخدام وهذه المرة لتحقيق هدفين:

أ - استمرار الدفع في المشروع السياسي الذي يعملون فيه.

ب- تطويق أداء الحكومة الجديدة، بصلاحيات المنظمة الأصلية التي أهملت على مدى ثلاثة عشر عاماً وأكثر.

وهكذا سوف تبدو المنظمة في مشهد يرثى له، وتتحول من كونها البيت الفلسطيني، إلى فصيل يناكد، لتسجيل مكسب ما. وهي لم توجد لهذا، ولا هذه هي الغاية التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني من وجودها.

ولقد كان الأجدى، استثمار نتائج الانتخابات لتأمين دفع كبير باتجاه تحرك فوري لإطلاق ورشة العمل الوطني حول المنظمة بغية إعادة تأسيس جديدة، تماماً كما حصل في أواخر ستينيات القرن الماضي. وما يوصف بالأكثر جدوى هنا، هو في الوقت ذاته تعبير عن حاجة وطنية فلسطينية؛ فالمنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني المعترف به عربياً وعالمياً، والسلطة هي جهاز من أجهزتها، إلا إذا اعتبرنا أن مآل المشروع الوطني كله هو سلطة على النحو القائم في الضفة والقطاع. إن الواقع ليس كذلك، وهذا يعني أن الحاجة إلى المنظمة ما زالت قائمة، فهي الإطار الموحد الذي يجمع الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده.

وهي المؤسسة المعنية بشؤون شعب فلسطين، وبمواصفات كهذه لا بد من إطلاق إعادة تأسيسها، ببرنامج وطني واضح، تكون هي أداة تحقيقه، هذه هي المنظمة التي يريدها الشعب الفلسطيني، وهذه هي المنظمة التي يتوق لأن يحس بوجودها الفاعل مجدداً، خصوصاً وهي محط إجماع القوى والملاذ الذي يمكن اللجوء إليه لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني كله. وحتى لا يتكرر افتراق نهائي بين المنظمة كنظام رسمي هش ومنتهاك، وبين الشعب الذي ما يزال مشرداً أو تحت الاحتلال.